وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها

Iraq and its Foreign Policy Towards its Regional Surroundings after 2003 Kuwait as a Model : A Study of Future Prospects and Their Development

أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي(*)
Dr. Sabah Karim Riyah

د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي(*)
Dr. Fatima Farhan Zghair

- **الملخص :**

اتسمت السياسة الخارجية العراقية في عهد مابعد 2003م بالرغبة الجادة في إقامة علاقات حسن الجوار الأخوية مع الدول المجاورة ومنها الكويت بعد ان تعرضت العلاقات العراقية – الكويتية منذ استقلال العراق الحديث في بداية القرن الماضي الى العديد من التطورات قبل ان تستقر أخيرا" منذ عام 2003م. .وحاولت الدبلوماسية العراقية التخلص من ترسبات الماضي المتمثلة بنتائج احتلال العراق للكويت عام 1990 وماجره ذلك الاحتلال من تدخل مجلس الامن وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .ومنذ البداية توفرت النيات للتصدي لهذه المشكلات وإيجاد الحلول لها بأسرع ماتسمح به الظروف.ولغرض معرفة تطورات السياسة الخارجية للعراق مع محيطه الإقليمي والكويت تحديداواستشراف افاقها المستقبلية تم اختيار الموضوع الموسوم (سياسة العراق الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003– دراسة في الافاق المستقبلية– الكويت انموذجا")،للوقوف على طبيعة السياسةالخارجية العراقية تجاه محيط العراق الإقليمي ومنه الكويت والمراحل التي مرت بها مسيرة تلك السياسة ومحدداتها وعوامل تطورها.

- **الكلمات المفتاحية :** السياسة الخارجية– العراق– الكويت– احتلال– الافاق المستقبلية.

- **Abstract :**

Iraqi foreign policy in the post-2003 era was characterized by a serious desire to establish good neighborly fraternal relations with neighboring countries, including Kuwait, after Iraqi-Kuwaiti relations were exposed to many developments since the independence of modern Iraq at the beginning of the last century before they finally stabilized since 2003. Iraqi diplomacy tried to

(*) كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة
(*) كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

get rid of the sediments of the past represented by the results of the Iraqi occupation of Kuwait in 1990 and the resulting intervention of the Security Council in accordance with Chapter VII of the United Nations Charter. From the beginning, there were intentions to address these problems and find solutions for them as quickly as circumstances allowed. In order to know the developments of Iraq's foreign policy with its regional surroundings and Kuwait in particular and to anticipate its future prospects, the topic entitled (Iraq's foreign policy towards its regional surroundings after 2003 – A study of future prospects – Kuwait as a model) was chosen to stand on the nature of Iraqi foreign policy towards Iraq's regional surroundings, including Kuwait, and the stages that the path of that policy went through, its determinants and factors of its development.

- **Keywords** : Foreign policy – Iraq – Kuwait – Occupation – Future prospects.

- **المقدمة:**

تكتسب العلاقات العراقية مع دول الجوار أبعاد إستراتيجية مهمة ، ويفرض الموقع الجغرافي ميزةً على تلك العلاقات ،ويقدم العراق أنموذجا بارزا في تأثير ألمتغير الجغرافي على إستراتيجيته العامة ، والأحداث السياسية على الساحة العراقية في مجمل مرتكزاتها تحمل الكثير من التأثيرات على سياسة العراق الداخلية والخارجية . وتشكل تأثيرا واضحا على دول الجوار العربية. وفي ضوء ذلك ازدادة اهمية العراق ليصبح مجالا حيويا للتنافس الإقليمي ومن ثم التصارع الدولي عليه ، وقد ساعد في ذلك الانقسام الداخلي في المشهد العراقي ، مما دفع دول الجوار العربية وغير العربية لممارسة نفوذها في الدفع .بهذا الاتجاه ، وقد تكون هذه الأدوار متفاوتة في مدى قوة تأثيرها في المشهد السياسي العراقي

اصبح العراق منذ نشأته دولة مهمة في المجتمع الدولي وأقام علاقات متشعبة مع مختلف الدول والمنظمات الدولية، على الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها خلال مراحل تاريخه الحديث.فانجزت السياسة الخارجية العراقية إنجازات كبيرة في بناء الدولة وبناء العلاقات مع المجتمع الدولي. الا ان مستوى هذه الإنجازات لم يكن متساويا" في المراحل السياسية المختلفة التي مر بها.اذ من المعلوم ان

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

السياسة الخارجية هي انعكاس لواقع السياسة الداخلية . فاذا كان الواقع الداخلي متماسكا" وقويا وقائم على أسس علمية وتفاهم وطني عام، كلما كانت السياسة الخارجية متينة وقادرة على تحقيق أفضل النتائج، والعكس صحيح. اذ ان هناك ترابط مباشر بين الوضع الداخلي والعلاقة مع المجتمع الدولي.

ولدينا امثلة كثيرة من التاريخ تثبت هذه الحقيقة، لعل من ابرزها مثال ماحصل من تطورات في مجتمع الاتحاد السوفيتي السابق. فقد كان في اوج قوته وتماسكه يتمتع بصوت مسموع في الساحة الدولية وكان يتظر له كقطب أساسي في المجتمع الدولي، حيث ان الدول الكبرى كانت تهابه. وبمرور الزمن دب الضعف في ذلك الكيان السياسي الجبار،وانتهى به الامر الى التفكك والانهيار،بخيث لم يستطع النظام الجديد الذي ورثه ان يحتل نفس المكانة المؤثرة.

تأثرت السياسة الخارجية العراقية بالأوضاع الداخلية التي سببها الاحتلال الأجنبي، مما وقف حجر عثرة امام صاحب القرار في السياسة الخارجية من اتخاذ قرارات طموحة تمكن العراق من احتلال مكانته الدولية المرموقة من جديد. ومع ذلك استطاعت السياسة الخارجية العراقية في العهد الجديد من تحقيق نجاحات مهمة، خصوصا في محيط العراق العربي والإسلامي ، رغم ان البلد خرجت من مرحلة غاية في الصعوبة تتميز بالعزلة الدولية.

اتسمت السياسة الخارجية العراقية في عهد مابعد 2003م بالرغبة الجادة في إقامة علاقات حسن الجوار الأخوية مع الدول المجاورة ومنها الكوبت بعد ان تعرضت العلاقات العراقية – الكويتية منذ استقلال العراق الحديث في بداية القرن الماضي الى العديد من التطورات قبل ان تستقر أخيرا" منذ عام 2003م. وحاولت الدبلوماسية العراقية التخلص من ترسبات الماضي المتمثلة بنتائج احتلال العراق للكويت عام 1990 وماجره ذلك الاحتلال من تدخل مجلس الامن وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .ومنذ البداية توفرت التيات للتصدي لهذه المشكلات وإيجاد الحلول لها بأسرع ماتسمح به الظروف. ولغرض معرفة تطورات السياسة الخارجية للعراق مع محيطه الإقليمي والكويت تحديدا واستشراف افاقها المستقبلية تم اختيار الموضوع الموسوم (سياسة العراق الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003– دراسة في الافاق المستقبلية– الكويت انموذجا")، للوقوف على طبيعة السياسةالخارجية العراقية تجاه محيط العراق الإقليمي ومنه الكويت والمراحل التي مرت بها مسيرة تلك السياسة ومحدداتها وعوامل تطورها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اهداف البحث: تهدف الدراسة الى ايضاح طبيعة العلاقة القائمة بين النظام السياسي وتغييره واثر ذلك على العلاقات بين الدول وخصوصا تلك التي شهدت ازمات سياسية وامنية ، مثل العلاقات العراقية الكويتية انموذجا واضحا لها.

مشكلة البحث: تتمثل الاشكالية بمدى انعكاس تغير النظام السياسي العراقي على علاقات العراق بمحيطه الاقليمي؛ اذ ان هناك تأثيرات عميقة لطبيعة النظام السياسي وتركيبة مؤسساته والقوى المؤثرة فيه وتغير بناه في في علاقاته بدول الجوار وخصوصا علاقات العراق بالكويت نظرا" للتاريخ الشائك الحافل بالتباينات.

- **فرضية البحث:** تفترض الدراسة ان النظام السياسي العراقي القائم المستند على دستور 2005 قد عمل على محاولة تذليل العقبات وتقليص الخلافات وازالة عناصر التوتر التي كانت قائمة بين العراق والكويت نظرا للمصالح المشتركة وزوال موجبات الاحتقان والصراع.

الاطار المنهجي للبحث:اعتمدت الدراسة المنهجية العلمية، حيث ارتكزت على الموضوعية في عرض الاراء والاستناد على المصادر ذات القيمة العلمية، والوصول الى الاتنتاجات الموضوعية التي تهدف الى تطوير اسس العلاقات العراقية– الكويتية راهنا" ومستقبلا" .

أولاً : العراق: الدور الإقليمي والعربي بعد عام 2003

بعد سيطرة الولايات المتحدة على العراق عام 2003 ،حصل تغيرا" واضحا"في بيئته الدولية، ومواقف أطرافها (العربية، الإقليمية، العالمية تجاهه. فالنظام السياسي الذي أشيع عنه بأنه مصدر عدم استقرار المنطقة، ومن الواجب احتوائه، قد أزيل. وغدا العراق تابعا للتجاذبات السياسية بين كل من الولايات المتحدة وإيران. فما هي أدوار العراق القادمة؟ وما موقف الولايات المتحدة وإيران من العراق الجديد؟ وكيف يمكن استثمار الورقة العراقية في البيئة الدولية؟.

أدت نتائج الحرب على العراق 19 آذار – 9 نيسان 2003 كما هو معروف ،إلى إزالة النظام السابق، والأكثر منه أنها فتحت احتمالات متعددة أمام الدولة العراقية، منها بروز كيانات صغيرة تغذيها أطراف إقليمية ودولية لها طموحاتها. كما إن تدخل الولايات المتحدة في إقرار شكل النظام السياسي القادم انتهى بالصورة التي مكنت العراق من العب اكثر من دور في الساحة الدولية، والإقليمية والعربية وفقا للسياسة الأميركية [1] في الغالب. ولهذا فقد استطاع العراق، تاريخيا"، تنفيذ أدوار دولية (إقليمية وعربية) فاعلة،

(1) خضر عباس عطوان، العراق.. رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بحث منشور على موقع المركز الالكتروني في 2011/6/4،
http // www.alrafedein.com news view 79.html

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

عندما توافرت فيه أيديولوجية سياسية طموحة راغبة في ذلك؛ وجد إمكانات مؤهلة سياسية (قوى بشرية ومالية) ووضعا دولية ملائمة.([1])

إن فاعلية السياسة الخارجية مكمنها داخلي فضلا عن البيئة الاقليمية والدولية فإذا ما أرادت الولايات المتحدة تأهيل العراق للعب أدوار دولية فاعلة عليها أن تنطلق من هذين المتغيرين([2]). وعليه سنبحث ذلك في في هذا المبحث بثلاثة مطالب، الأول: قدرات العراق الذاتية والثاني معوقات تطوير علاقات العراق مع الدول الأخرى؛ والثالث: تقرير بيكر – هاملتون عن جيران العراق.

1. قدرات العراق الذاتية:

ان موقع العراق يسمح بان يكون دولة فاعلة في المنطقة والعالم. إن كان قويا وإلا فان القوى الإقليمية ستلجأ إلى التدخل في شأنه عبر استثمار الامتدادات الطائفية أو القومية (المرتبطة بالبيئة الإقليمية أكثرمن ارتباطها بالعراق كوطن)، والأسوأ قد يجري تصفية الحسابات بين تلك القوى عبر هذه، وفي ما بين هذه الامتدادات. ولا يعني بأي حال من الأحوال أن تلك القوى الإقليمية منها والعربية، سترغب بوجود عراق قوي إلى جانبها، إنما الإشكالية تقع على العراقيين أنفسهم في إعادة إنتاج هوية جديدة يشعرون بالانتماء إليها، ويعرفون أنفسهم من خلالها، ومن ثم يسعون إلى تأكيدها في البيئة الإقليمية والعربية. والموقف أعلاه (وجود عراق قوي) يواجه بالرفض من قبل دول المنطقة التي لديها من الإمكانات ما يكفل مقاومة هكذا مشروع عراقي، بل وإذا ما أطلق له العنان في المرحلة الراهنة أن ينشر فكره في الإقليم العربي المجاور([3]).

أما دول الخليج العربية، فهي تسعى لتأخذ دورة مؤثرة في المنطقة، مستفيدة من الامكانات الاقتصادية المتحصلة من ريع النفط، فنجدها تدعم الحركات المناهضة لانظمة الحكم في الدول العربية من اجل التغيير وخير نموذج لذلك التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا وزعزعة نظامها وتهديم اقتصاده ونشر الفوضى في بلد شقيق وعربي، بينما تبذل الجهد للمحافظة على خصائص نظم حكمها. ولهذا ستبقى نزعة الشك قائمة لديها حيال أي توجه عراقي نحو بيئته المحيطة. وتتمسك برفض عودته الإقليمية والعربية،

---

[1]) المصدر نفسه.

[2])ابوجويد ، علي محسن علي، سياسة العراق الإقليمية بعد 2003،(بيروت:مكتبة زين الحقوقية والأدبية:2016م)،ص143.

(3) خضر عباس عطوان، العراق. . رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، مرجع سابق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والوقوف بوجه طموحاته السابقة على عام 1991[1]. والدليل على ذلك هو دعوة مجلس الاتحاد الخليجي (مجلس التعاون سابقا) إلى انضمام كل من الأردن والمغرب وهما دولتان غير مطلتين على الخليج العربي، بينما لم توجه دعوة إلى العراق بالرغم من تغير النظام السياسي في العراق بعد عام2003. وقد تميز موقف كل من مصر وسوريا بعدم اكتراثهما بالخطاب العراقي السياسي – الأيديولوجى لاعتقادهما بعدم جدواه، لانعدام الإمكانات الكفيلة بنجاحه. وترتبط هذه النظرة بالإشكالية القائمة حول ما تريده الولايات المتحدة من العراق([2]).

ولابد من التأكيد هنا على الجانب الاقتصادي، فقد دمرت بنية العراق التحتية بنسبة عالية بعد عام 1990، وصارت ثرواته وموارده معطلة. وتقادمت إمكاناته الباقية في التعامل مع الموارد الأولية، وفي إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية. ولا تزال مشاريع إعادة الاعمار لم يشرع بتنفيذها. وإذا ما علمنا أن الاقتصاد هو أحد أدوات التأثير في علاقات الدول، فكيف يتوقع أن يكون العراق مؤثرا في علاقاته الإقليمية والعربية؟ ([3]).

2. معوقات تطوير علاقات العراق مع الدول الأخرى: هناك العديد من السلبيات التي تعيق تطوير العلاقات مع الدول الأخرى، وخصوصا دول الجوار العربية ، ولعل من ابرزها: أن الموارد العراقية صارت مشترطة بالسلوكيات الأميركية، وما يملكه العراق غير قادر على استثماره بشكل مستقل و بحرية تامة فهو مرتبط بسياسة الولايات المتحدة، وعليه ستتعامل القوى الدولية الأخرى مع العراق بشكل مقيد، وهذ القيد مرتبط بسياسة الولايات المتحدة في مجال السياسات النفطية أو في مشاريع إعادة الأعمار([4]).

وإذا ما نظرنا إلى حجم السوق الاقتصادية التجارية العراقية الداخلية سنجد أن قدرتها الاستيعابية، ومن ضمنها عمليات البناء الداخلية والمحتملة وإعادة إنماء القطاع الاقتصادي والصناعي الإنتاجي لا يتوقع أن تبلغ أرقاما خيالية. ومن ثم فإن المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار ذلك، كي تكون ذات جدوى، ستكون محدودة. وهذا ما يجعل ميدان التنافس الدولي عليها محدود المنفعة، خاصة لدى القوى ذات

---

(1) المرجع نفسه.

[2]) ابوجويد ، علي محسن علي، مصدر سابق ،ص145.

[3]) المرجع نفسه.

[4]) قرم،جورج، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس الى غزو العراق 1956–2006م،ترجمة محمد علي مقلد،(بيروت:دار الفارابي،2006م)، ص453.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاقتصادات والتعاملات الكبيرة الحجم. يضاعف من اثر انخفاض المنفعة كون توجه العراق القادم في أفضل الاحتمالات هو نحو عدم الركون إلى قوة دولية واحدة في التعاملات الاقتصادية والتجارية والمتبقي سيكون ذا قيمة ضئيلة جدا في حسابات القوى الكبرى([1]). في حين ترى البلدان العربية، خاصة المصدرة للنفط أن عودة العراق إلى السوق النفطية سيكون محط إثارة للتنافس، وعدم التقبل في أحيان أخرى، فعلى الرغم من تزايد حاجة السوق العالمية، إلا إن العراق بحاجة إلى عدم التقيد بحصص معينة سعيا وراء زيادة العوائد. ولكن تتضح جدوى التعامل بين الطرفين في ميدان العلاقات الاقتصادية التجارية بسبب اقتصاداتها قليلة الحجم نسبية، مما يجعل كسب السوق العراقية بالغ الأهمية في اعتبارات وأسبقيات هذه البلدان. ومن ثم فامتلاك نسبة من هذه السوق، وفي تعاملات العراق الاقتصادية الخارجية سيكون محط تنافس فيما بينها. وأخيرا، لقد كانت قوة العراق العسكرية قبل عام 1991 تصيب البلدان العربية والقوى الإقليمية بالرهبة. فبعد انتهاء حربه مع إيران عام 1988، كانت أمام العراق فرص لأداء ادوار عربية وإقليمية واسعة وفاعلة [(2)]. بيد انه قد أصبح غير قادر على الإتيان أو القيام بأفعال عسكرية خارج دائرة متطلبات الحماية الذاتية داخلية، بفعل التدمير الذي أصاب قوته العسكرية، وما فرضته العقوبات المفروضة ضده من عدم إدامة المتبقي من هذه القوة.

تجاوزت نتائج الحرب التي شنت ضد العراق عام 1991 ،مسألة تحجيم قدرة العراق العسكرية الهجومية لتنال من معظم قدراته، ولا تستطيع أن تحقق الدفاع عن أمنه القطري واليوم تشير بعض الأنباء إلى عزم الولايات المتحدة على إعادة بناء قدرة العراق العسكرية وفقا لأساليب جديدة. وفي ذلك إشارة إلى أن الذي استهدف هو الاستقلالية. فعراق ضعيف غير مستقر لا يخدم غايات الولايات المتحدة، بل وان الحديث عن وجود قواعد عسكرية أميركية في العراق يكشف عن احتمالات جعل العراق المركز الرئيس للتفاعلات الإقليمية بدلا عن دول الخليج الأخرى [(3)]

وخلاصة القول، إن العراق، في ظل نتائج التغيرات السياسية التي نتجت عن الاحتلال، لا يمتلك إمكانات ذاتية كافية تؤهله للعودة السياسية الفاعلة إلى البيئة الإقليمية والعربية. فهو لا يمتلك منظورة

---

[1]) المرجع نفسه ص147.

(2) راجع عرض: كاظم هاشم نعمة لادوار العراق المحتملة بعد الحرب مع إيران في الفصل رقم 19 من كتابه الموسوم: دراسات قفي الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص465

(3) خضر عباس عطوان، العراق.. رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، مرجع سابق

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أيديولوجية واضحة، وليس لديه القدرة الاقتصادية للقيام بأدوار إقليمية وعربية مسؤولة. كما إن وضعه الاستراتيجي يجعله محط اهتمام علاقات معظم القوى المحيطة به، فضلا عن اهتمام القوى الكبرى. وفي الوقت نفسه يمتلك إمكانات اقل للعودة للبيئة الدولية الأوسع بالفاعلية السابقة؛ أي في تفاعلاته لما بعد النظامين الإقليمي والعربي: علاقته مع أوروبا مثلا، أو حتى مع الصين. فتوسيع حجم التعاملات الخارجية، وإعادة تأهيل الدور الدولي يعد أمرا" مكلفا" ولا يستطيع العراق أن يتحمل كل ذلك بنفس القدرة السابقة بينما تحتاج إعادة تقويم البيئة الداخلية الممزقة والمدمرة، وإعادة تأهيلها إلى معظم موارد البلاد المتاحة خلال المستقبل القريب وربما المتوسط. لذلك فمعظم خيارات العراق القادمة ستكون داخلية إذا ما أراد أن يكون فاعلا مستقلا قياسا بإمكاناته المتوافرة – هذا على فرض أن الحظوظ قد جنبت البلاد مآسي الحروب الأهلية [1].

يعتبر الدور الذي يلعبه جيران العراق في هذا البلد، إضافة الى الأدوار التي يمكن أن يلعبوها مستقبلا فيه، الشغل الشاغل للسياسات الدولية والإقليمية، اذ شغلت اهتمام المفكرين والعديد من مراكز الدراسات [2]. وعليه فإن عودة العراق إلى بيئته المحيطة سيتوقف إلى حد كبير على إرادة الأطراف الإقليمية والعربية، ومصداقيتها في تقبله بوضعه الجديد، المتمثل بعلاقته مع الولايات المتحدة. فالأخيرة لم تظهر ملامح واضحة ومحددة لأدوار العراق القادمة، فضلا عن أن الموارد العراقية على علاتها مشترطة بالسلوكيات الأميركية.

3. تقرير بيكر– هاملتون عن جيران العراق: تعد الدراسة التي قدمتها مجموعة بيكر–هاملتون» [3] عن جيران العراق من الدراسات المهمة التي تصدت لهذا الموضوع ،والتي أوصت فيه الولايات المتحدة

(1) المصدر نفسه..

(2) منها مركز دراسات الوحدة العربية الذي عقد عدة ندوات بهذا الصدد وأصدر عدة دراسات منها: العلاقات العربية – الإيرانية؛ احتلال العراق وتداعياته عربية واقليمية ودولية؛ فضلا عن غيرها من الإصدارات مثل العلاقات بين سوريا والعراق 1945–1958؛ سوريا وتركيا؟ أمن الخليج العربي؛ صورة الأتراك لدى العرب. ومن الجانب الغربي مثلا معهد السلام الأميركي [The U. S. Institute of Peace] حيث انتج عدة أوراق بحث حول تفاعل كل جار من جيران العراق معه بدءا بتركيا في أواسط 2006 ثم في تلك السنة أجرت مؤسسة بروكينغز [Brookings Institution] وشركة راند [RAND Corporation] دراسات مقارنة للمشاركة الإقليمية في الحروب الأهلية، ووضع قسم البحوث بالكونغرس [Congressional Research Service] وصفا عاما موجزا لسياسات جيران العراق

(3) هيئة غير رسمية ذات نفوذ من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، وتبلورت في تقريرها في كانون الأول 2006/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ببذل قدر أكبر من النشاط الدبلوماسي مع جيران العراق كأحد الطرق الأساسية للعمل على حل جميع مشاكل المنطقة الخطيرة. وقدأضاف هذا الاقتراح بعدا مهما إلى النقاش المتنامي حول سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق والمنطقة ككل، بينما كان دور جيران العراق منذ زمن طويل موضوعا ثانوية في النقاش، ينصب في الأغلب على دعمهم للمقاومة والارهابيين أو التسامح مع الذين يعبرون حدودهم من وإلى العراق. وبحلول منتصف 2007، ظهر قلق عميق من مشكلة تدفق اللاجئين العراقيين إلى الدول العربية المجاورة().

وفي الاطار نفسه قدر عدد اللاجئين العراقيين حينها بما يقارب المليوني لاجئ، يزدادون بعشرات الآلاف كل شهر. وقد لجأ حوالي مليون لاجئ عراقي، معظمهم من العرب السنة، إلى الأردن وحده؛ ولجأ مليون آخر، قيل إن معظمهم من الشيعة أو المسيحيين العرب، إلى سوريا. وفوق المأساة الإنسانية المؤلمة والنفقات الاقتصادية المتراكمة، حذر بعض المراقبين من احتمال تدفق العنف والنزاع الطائفي والاضطراب السياسي مع تدفق اللاجئين عبر الحدود [1]. وبحلول منتصف أيار /2007، قدر البعض كلفة رعاية أولئك اللاجئين بنحو مليار دولار حتى ذلك الوقت، معتبرين أن «الوجود العراقي الواسع لم يشكل حتى الآن تهديدا لأمن البلد»، من دون وجود ضمانات بهذا الشأن[2]، وقد برز اهتمام جديد في الإسهام الإيجابي المحتمل لجيران العراق: اذ ظهرت مجموعة من الاستنتاجات التي تتوقع انه ربما بإمكان مجموعة اتصال أو مؤتمر دولي من نوع ما أن يساعد على إيجاد حل إقليمي لمشاكل العراق،على غرار البوسنة سنة 1995 أو كوسوفو سنة 1998 أو أفغانستان بعد هجمات 11/أيلول على الولايات المتحدة[3]. بينما رأى آخرون أن حالة العراق مغايرة لتلك الدول، حيث لا القوة الأميركية المهيمنة ولا المصلحة العليا المشتركة مع الدول المجاورة، موجودة لإنجاح مثل هذا المسعى الإقليمي[4].

---

(1) Nir Rosen, “The Exodus,” New York Times. Sunday Magazine, May 13, 2007. ديفيد بولوك، مع جيران كهولاء العراق و الدول العربية التي على حدوده، نشرة المجهر السياسي رقم:) 70) حزيران 2007، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الفصل الثاني والثالث منه.

(2) فهد الفانك، «كلفة إسكان العراقيين بالأردن » الرأي، عمان، 2007/05/16.

(3) راجع راند الرحيم، كبير ممثلي العراق بالولايات المتحدة سابقا في فترة 2003–2004، آن الأوان لعملية دايتون للعراق، مقالة منشورة في صحيفة واشنطن بوست على صفحة الرأي. في 2007/05/10.

(4) ديفيد بولوك، مع جيران كهؤلاء العراق، مرجع سابق، ص1.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في البداية، بدا البيت الأبيض ينهج مسلكا" مغايرل" طرح بيكر–هاملتون هذا ،وغيره من طروحات هذه اللجنة واختار بدلا من ذلك زيادة عدد القوات الأميركية في العراق مع مواصلة الضغط الكلامي والمالي على إيران. وقد اقترنت هذه السياسة. بمواصلة رفض الدخول في حوار مع طهران إلا حول المسألة النووية، فقط بشرط أن تعلق تخصيب اليورانيوم أولا وهذا غير مقبول بالنسبة لإيران. لكن في أواخر شباط 2007، أعلنت وزيرة الخارجية الامريكية(كونداليزا رايس)، إن الولايات المتحدة سوف تحضر اجتماع رسمي (مستوى منخفض نسبيا) في بغداد مع جميع جيران العراق. وتم فعلا عقد هذا الاجتماع في 2007/3/0 ، لكن لم تفعل الأطراف أكثر من الاتفاق على عقد اجتماع آخر على مستوى أعلى، هو المستوى الوزاري. بيد أن هذا الاتفاق صار غير مؤكداً" بعد شهر ، بسبب استمرار الخلافات الحادة بين واشنطن وطهران حول العراق وكثير من المسائل الأخرى[1]. وأخيرا"، تم عقد اجتماع على المستوى الوزاري لجيران العراق وأطراف مهتمة أخرى بين 3–4 /2007 في شرم الشيخ بمصر. وقد شارك فيه وزير الخارجية الإيراني (مانوشهر متقي) لكنه رفض الاجتماع برايس. واستطاعت الوزيرة عقد اجتماع دام نصف ساعة مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم، وهو الاجتماع الأعلى مستوى الذي عقد بين الطرفين منذ أكثر من سنتين. وتفيد التقارير الصحفية بانخفاض عدد المتمردين الذين يعبرون الحدود من سوريا إلى العراق، دون الاعلان عن التوصل إلى نتائج ملموسة من الاجتماع[2]

كانت جلسات شرم الشيخ متعددة الأطراف مطولة كلامية لكنها افتقرت إلى نتائج حقيقية. وقد وقع فيها على "الميثاق الدولي من أجل العراق"، الذي تعهد فيه أربعة وسبعون وفدا من مختلف البلدان والمنظمات الدولية بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لذاك البلد،لكن فقط مقابل تجديد تعهدات حكومة العراق بالإصلاح السياسي والاقتصادي.كذلك تم التعهد بتقديم دعم اقتصادي جديد للعراق بقيمة (30) مليار دولار تقريبا أتى جله في صورة إعفاء من ديون متعثرة قديمة من فترة صدام وفي وقت كان العجز النقدي أبعد ما يكون من أن يحل مشاكل العراق الأكثر جدية.وتلقى العراق مرة أخرى وعد من جيرانه بدعم حكومته وتأمين حدودها والامتناع عن التدخل في شؤونه[3].

(1) ا ابوجويد ، علي محسن علي، المصدر السابق ،ص151.
(2) المرجع نفسه، ص151
(3) المرجع نفسه، ص151..

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أما بخصوص إيران، فكان تقدير وزيرة الخارجية رايس كذلك مشككا. "آملا" بصدق أن تعمل إيران.بمقتضى ما تقول إنه من مصلحتها الشخصية أن توقف تدفق الأسلحة إلى المتطرفين، وآمل أن يتوقف الدعم الإيراني للإرهاب"[1]. وفي وقت لاحق، عقد اجتماع ثنائي آخر، غير حاسم كذلك، بين دبلوماسيي الولايات المتحدة وإيران على مستوى السفراء ببغداد في 2007/5/28[2] وفي مؤتمر صحفي عقد في ذلك الأسبوع، قال الرئيس بوش إن خطة الولايات المتحدة المسماة "**خطة ب**" للعراق كانت في الواقع «خطة ب – هـ)) يعني «بيكر – هاملتون»، مما زاد التكهنات بوجود مثل هذه المحاولات لإشراك جيران العراق. لكن على الأرض، حافظ السوريون والإيرانيون على وتيرة دعمهم العسكري للمقاومة العراقية بل صعدوا هذا الدعم، وفقا للقادة العسكريين المسؤولين الأميركيين الذين يتابعون هذا الموضوع[3]. وبحلول ذلك الوقت، تحول جانب من المحادثات الدبلوماسية، في واشنطن والشرق الأوسط نفسه، في اتجاه تركيا، الجار غير العربي الآخر للعراق. هذا التحول في جانب منه يعود إلى التوترات المتصاعدة المرتبطة بانتخابات الرئاسة التركية، في منتصف أيار، أرجئ هذا الانتخاب الذي يجريه البرلمان، والذي كان ينتظر من حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي (AKP) أن يفوز به، والنتيجة قرر إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في نهاية تموز 2007. ولم تكن أقل مدعاة للقلق النبرة المتصاعدة للتهديدات والتهديدات المضادة بالتدخل التي تبادلها كبار المسؤولين في تركيا وفي حكومة إقليم كردستان شمالي العراق، خاصة حول وجود الإرهابيين الأكرادمن حزب العمال الكردستاني (PKK) المناوئين لتركيا في شمال العراق[4]. .

وبالإضافة إلى ذلك، تلوح على الجدول الزمني السياسي في المستقبل القريب مشكلة كركوك الأكثر إثارة للنزاع. تقع هذه المدينة الرئيسية، الغنية بالنفط والمختلطة الأعراق،خارج الخط الأخضر الذي

(1) كارين دويونغ، «في اجتماع حول العراق، شك وانفراج؛ البلدان المجتمعة تتمكن من إيجاد سبيل للتقدم بعد اجتماع الولايات المتحدة بإيران وسوريا، واشنطن بوست، 2007 .راديو أوروبا الحرة/راديو ليبرتي، الإعلان عن نجاح مؤتمر العراق، منشور على الموقع الالكتروني: www.rferl.org/featuresarticle/ 2007/ 05/ 07

(2) لمزيد من المعلومات والتحليل، انظر ديفيد بولوك، البناء على الفراغ: سبل التقدم بعد الاجتماع الأميركيالإيراني»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، نشرة المرقاب السياسي رقم 1237، 2007/05/30.

(3) روبن رايت، تدفق الأسلحة الإيراني يتعاظم، يقول المسؤولون: اقتفي أثر شحنات الأسلحة إلى الجماعات العراقية والأفغانية، واشنطن بوست، 2007/6/3. كذلك راجع الملاحظات التي أدلى بها الجنرال الأميركي رايموند أو دير نو أن السوريين، وإن كانوا قد قاموا بعمل أشياء داخل بلدهم، فقد حافظوا على تدفق الأسلحة إلى المتمردين بالعراق، حسب وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2007.

(4) ديفيد بولوك، مع جيران كهؤلاء العراق والدول العربية، المرجع السابق، ص4.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يرسم الحدود المعترف بها رسميا للمنطقة الكردية في العراق.وكان أكراد العراق قد حصلوا في نهاية عام 2006 على حق دستوري بإجراء استفتاء بلدي حول ضم المدينة، يجري في نهاية عام 2007. ومع ذلك، ما تزال تركيا تعارض بقوة احتمال أن تصبح كر كوك جزءا من كردستان العراق،بزعم أن هذه النتيجة ستهدد على حد سواء حقوق أبناء عمومتهم من الأقلية العرقية التركمانية الذين يعيشون هناك واحتمالات الاستقرار في دولة عراقية موحدة. إن تأثير التدفق المحتمل على أكراد تركيا نفسها،الذين يسكنون في مناطق متجاورة إلى حد كبير، والبالغ تعدادهم نحو (20) مليون نسمة يشكل مصدر قلق كبير آخر، فلا غرابة إذن أن اتخذت قضايا العلاقات التركية – العراقية فجأة ملامح دولية اكثر أهمية[1].

بالمقارنة، لم تلق مصالح و خيارات جيران العراق الآخرين، الدول العربية الأربع – الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا – ما تستحق من اهتمام جدي منصف. هذا الفراغ السياسي هو بالضبط ما يسعى هذا التحليل لملئه. وعلى الأقل، إن توقيت القيام بذلك، مناسب: فقد بدأ مسؤولون أمريكيون كبار بالنظر إلى هذه المجموعة من المسائل الهامة المهملة بنظرة جديدة [2]. فمثلا، في منتصف نيسان/2007، على سبيل المثال لا الحصر، قام وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس» بجولة شرق أوسطية بدأها بالأردن. وعلم الصحفيون من مسؤول رفيع المستوى يرافق الوزير في جولته، رفض الإفصاح عن اسمه بأن الوزير سيشجع الدعم المتواصل لحكومة رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي. وكان غيتس يأمل في أن يكون دعم البلدان التي يغلب عليها السنة كالأردن ومصر سندا لشرعية حكومة الأكثرية الشيعية في العراق ويساعد على إخماد العنف الطائفي في البلاد، فالدعم الإقليمي للعراق هو السبيل الأهم الآن، لتخفيف الضغط الإيراني حسب وجهة نظره [3]. وبعد أقل من شهر، في أوائل أيار /2007، قام نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد تشيني بجولة موازية زار فيها العراق والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، من جانب الديمقراطيين، أدت زيارة قام بها وفد برئاسة رئيسة مجلس النواب "نانسي بيلوسي" والنائب "توم لانتوس» إلى دمشق في نيسان،

(1) ديفيد بولوك، المرجع نفسه، ص4.

(2) المرجع نفسه.

(3) آن سكوت تايسون (في الشرق الاوسط، غيتس يحث على دعم العراق)، واشنطن بوست، 2007/4/17.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إلى إثارة جدل حول الحكمة في إجراء حوار على مستوى عال كهذا مع سوريا – حول العراق في المقام الأول، وحول الأهداف الأخرى للنشاط السوري أيضا[1].

ثانياً: الكويت: ومستقبل العلاقة مع العراق

تمهيد ورؤى مستقبلية: منذ عام(١٩٣٢) تاريخ حصول العراق على استقلاله السياسي([2]).وعندما كانت الكويت محمية بريطانيا ، وعلاقة العراق مع الكويت لم تعرف الاستقرار،وأسباب عدم الاستقرار كثيرة منها تبعية الكويت لولاية البصرة بوصفها قضاءمن هذه الولاية في زمن الدولة العثمانية([3])،والاختلافات الحدودية بين الطرفين لكن هذه العلاقة أخذت منحاً إيجابيا أبان الحرب العراقية الإيرانية (80 19 – 1988)، لما قدمته الكويت من دعم للعراق في تلك السنوات،وسرعان ما تدهورت هذه العلاقة لتعود إلى سابق عهدها بسبب الاختلافات الحدودية ومطالبة الكويت لديونها بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وإقدام الكويت مع دولة الإمارات العربية المتحدة على زيادة إنتاجهما من النفط ، ليؤدي ذلك إلى انخفاض في سعر النفط ليصل سعر البرميل إلى) ١٢ (دولار ، واثر ذلك سلبا على الاقتصاد العراقي المنهك أساسا ويزيد من خسائره لتصل إلى اكثر من) ٧ (مليار دولار سنوياً ، ليقود ذلك الامر الذي انتهجه العراق الى اجتياح الكويت في(٢ آب ١٩٩٠). وبعد ستة أشهر أخرجت القوات العراقية من الكويت بالقوة العسكرية للتحالف الدولي(الثلاثيني) الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار مايسمى ب (العدالة والشرعية الدولية).

وفي عام(١٩٩٤) فرضت الأمم المتحدة ترسيم الحدود بين العراق والكويت بالاعتماد على المقترح الذي قدمه نوري سعيد(رئيس الوزراء العراقي الأسبق) في عام(١٩٣٢) والمحضر الموقع بين الكويت والعراق عام(١٩٦٣)، لكن العلاقات لم يتم تطبيعها . ويبدو أن الجارة الكويت سائرة على هذا الطريق في حل مشكلاتها مع العراق ، لأنها ترفض التنازل عن ديونها كغيرها من الدول العربية والإسلامية ودول العالم الأخرى ، وتقف بوجه العراق لتحول دون أخراجه من الفصل السابع وترسم حدودها مع العراق بصورة تعسفية وأخذه بالتجاوز على آبار النفط العراقية المشتركة مع إصرار إعلام الكويت وبرلمانيها وساستها على الاجهار باهانة العراق والعراقيين . ناهيك عن عدم منح تأشيرات سفر لعموم العراقيين

(1) ديفيد بولوك، مع جيران كهؤلاء العراق والدول العربية، المرجع السابق، ص5.

(29)غانم محمد الحفو .المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، (بغداد:دار الحكمة، ٢٠٠٢)،ص ٤٨.

30) لونكريك، ستيفن هيمسلي .أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث .ترجمة جعفر الخياط ،ط6، (بغداد:دار الشؤون الثقافية العامة ،200م)،ص ٣٧٥ ٣٧٦٨.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للدخول إلى الكويت لذلك فأننا نرى مستقبل علاقات العراق مع الكويت لا يمكن أن تأخذ منحىً ايجابيا ما لم تحل القضايا المعلقة بين البلدين والتي تتمثل بما يلي ([1]):

١ –التعويضات –: والتي تقدر قيمة ما اقر منها على العراق ب(٦.١٧٧)مليار دولار وأقرت الأمم المتحدة منها(٢.٣٧)مليار دولار استلمت الكويت منها(٣.٩) مليار دولار

٢ –الديون – : تقدر ديون الكويت على العراق (٢.١٣)مليار دولار بدون الفوائد المالية.

٣ –مسألة الحدود. –رغم أن الحدود قد تم تحديدها عام ١٩٩٤ إلا أن هناك حيفا قد أصاب العراق من خلال التجاوز على مساحات لا يستهان بها من الأرض العراقية ووافق عليها العراق في حينها مرغما نتيجة الظروف التي رسمت بها الحدود.

٤ –حقول النفط المشتركة –:تمتد حقول النفط المشتركة على جانبي الحدود العراقية الكويتية ، ففي شمالي الكويت مجموعة من الحقول النفطية أهمها الروضتين وبحره والصابرة ،وفي جنوبي العراق حقول الزبير والقرنه وجزيرة مجنون ، وهناك حقل مهم يمتد في أراضي البلدين من الشمال إلى الجنوب ويقع إلى الغرب من منفذ صفوان – العبدلي يسمى من قبل الكويت ألرتقه فيما يطلق عليه العراق أسم الرميلة ، ومشكلة الحقول المشتركة تتركز في هذا الحقل اذ تقوم الكويت في استغلاله عن طريق الحفر الأفقي تحت الأرض.

٥ –إشكالية ميناء مبارك الكبير –التي بدأت تتصاعد في الفترة الأخيرة. اذ تتخذ الكويت موقفا صلبا ومتشددا من العراق بالرغم من كل ما حدث وتقيم موانع كثيرة منها حفر خندقا حدودي وسورا مكهربا وأبراج مراقبة بصرية وحرارية، كما أنها أقامت منفذا وحيدا لعبور المدنيين والبضائع للعراق، في حين تفتح كل إمكانياتها اللوجستيه وتقيم منفذا إستراتيجيا لحركة نقل المعدات العسكرية لقوات الاحتلال الغازية متخذة من ميناء الشعيبة مكانا لتلك الحركة، لذلك نرى أن سياسة الكويت الخارجية محدودة الأفق ومقيدة الأبعاد، إذ أنها لا تتوقع أن يتمتع العراق بأي نوع من الاستقرار في السنوات المقبلة لاسيما بعد الانسحاب الأمريكي وتزايد النفوذ الإيراني، مع استمرار الحساسيات الأمنية والمذهبية في العراق,وهذا يدلل على ان الكويت تريد ان تأخذ دورا اكبر كثيرا من حجمها لتتبنى سياسة محدودة الأفق تتمثل في سلب كرامة الإنسان العراقي باعتداءاتها المتكررة على مياه العراق الإقليمية وحقول النفط المشتركة والضغط على العراق في المحافل الدولية طلبا للتعويض وإيفاء للديون مستغلة ظرف العراق العصيب.

ان ملف العلاقات التاريخية بين العراق والكويت وهو من الملفات الشائكه والمعقده الملئ بالالغام، وبكل عوامل واسباب التوتر والتشنج الا انه قد آن الاوان لاهل القرار بين البلدين في تجاوز كل الحسابات التاريخية الناجمة عن شوائب الماضي وتراكماته، والبدء بصفحة جديدة من التعامل السياسي والاقتصادي

31) صحيفة الحياة اللبنانية في عدد ها الصادر في 2010/8/30

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

على ان يعبر الجانبين عن مصداقية واضحة، من أجل إزالة كل بقايا ورواسب المرحلة الماضية التي لم تزل تفعل فعلها مستغلة أحوال التوتر، وعدم الاستقرار والانفلات الأمني السائدة في العراق حالياً وعليه يجب ان يعود القطرين من جديد الى طاولة المفاوضات والحوار لحسم الملف الحدودي بشكل عادل ومتوازن لصالح الطرفين.

ان مرحلة ما بعد سقوط الحكم في العراق، وتعين مجلس الحكم الانتقالي في المرحلة الاولى للاحتلال، ثم تشكيل الحكومة العراقية المؤقته لحين القيام بالانتخابات الديمقراطية في البلاد والتي جرت في 30كانون الثاني 2005 وتشكيل الجمعية الوطنية في البلاد ثم تشكيل لجنة لكتابة الدستور الدائم للعراق من داخل وخارج الجمعية. وفي هذه المرحلة حصل تقارب بين البلدين وان كان بحذر وحساسية من خلال اللقاءات الرسمية والشعبية بين مسؤولي الطرفين لتعزيز العلاقات بين البلدين على جميع الاصعدة، واخرها هو زيارة رئيس الوزراء العراقي انذاك الدكتور أياد علاوي وأعقبها زيارات أخرى لمسؤولي البلدين للكويت بما ينسجم مع هذا التوجه لحلحلة الازمة التاريخية بين البلدين. وعليه فان تطبيع العلاقات بين البلدين يستوجب مراعاة الحكومتين في الزمن القادم الشروط والمواقف التالية:-

1-بناء جسور الثقة بين الشعبين بشكل صادق وأمين.

2-ازالة ترسبات الماضي، ولاسيما ما حصل بعد 2 آب عام 1990.

3-ان يسود روح التعاون ومنطق العقل والمسؤولية والحكمة بين مسؤولي البلدين.

4-اللجوء الى لغة الحوار بروح الفريق الواحد، وعدم اللجوء الى المواجهة الدبلوماسية او الاعلامية.

5-لملمة الجراح، لما حدث من شرخ مجتمعي كبير بين البلدين ويتحمل مسؤولي الطرفان مسؤولية الاخطاء الجسيمة في هذا المجال.

7-فتح القنوات الدبلوماسية والشعبية والمهنية الى جانب الحكومية بين البلدين والشعبين ضمن المصالحة والمصارحة الودية للطرفين.

8-إعادة النظر بجميع الاتفاقيات والمواثيق المعقودة بين البلدين والذي يرى فيه الجانبين او احدهم انه وضع بشكل متعسف وينعكس بشكل سلبي على المصالح الحيوية والوطنية لكلا الطرفين او احدهم بما في ذلك ترسيم الحدود البرية والبحرية .

9-ربط البلدين والشعبين بمصالح وتعاون اقتصادي من أجل مستقبل زاهر للشعبين.

10-بث روح التسامح من خلال فتح القنوات المختلفة بين الطرفين من اجل تطبيع العلاقات الودية والسلمية وعلى نار هادئة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

11-اللجوء الى الاسرة العربية في حّل ما يحصل بين البلدين بالطرق السلمية، بعد عجز الطرفين من حلها ثنائياً والاستعانة بالقوانين والمواثيق الدولية بما في ذلك محكمة العدل الدولية.

12-رفع القيود والحواجز التقليدية حول حركة المواطن بين الطرفين في كل المجالات الحيوية بما يخّل بالمصالح الحيوية للطرفين وبشكل خاص بعد 2 آب 1990.

ان العراق اليوم أقل تهديدا للكويت مما كان عليه في عهد صدام حسين. ويستبشر خيرا" رئيس المجلس الوطني الكويتي، الشيخ أحمد الفهد الصباح، في هذا الصدد فيقول: "إننا نشهد اليوم أعظم تقارب كويتي-عراقي في التاريخ الحديث للعلاقات بين البلدين ومن المفارقات، أن الذي يقلق الكويت منذ سقوط صدام حسين ليس القوة المفرطة للعراق بل ضعفه غير المألوف. فيستطرد قائلا: "إننا نخشى ثلاثة أشياء في العراق. أولا، نخشى تقسيم العراق، إن الكويت تريد العراق موحدة. ثانيا، نخشى من احتمال انزلاق العراق إلى حرب أهلية بأي شكل» أو صورة. ثالثا، نخشى حرباً طائفية"[1].

لا تأتي خشية الكويت من تقسيم العراق من تعلق عاطفي بوحدة أراضي عدوها القديم بل من حساب عقلاني لمصالحها. فمن شأن تقسيم العراق أن يثير شبح حرب تتدفق عبر حدودها، وتؤدي إلى تدخل الجيران الآخرين، وتجلب الضغط عليها لاتخاذ موقف، وتؤدي إلى قيام دولة شيعية أو دولة مشابهة أخرى تقتطع من أراضي العراق وتحدد دعاوي التحرير الوحدوي مع الكويت. إن حربا أهلية كاملة في العراق، قد تكون خطوة باتجاه التقسيم، من شأنها أن تثير مشاكل مماثلة. كذلك، إن حربا طائفية عراقية غير مقيدة، على وجه الخصوص، قد تهدد حياد الكويت المدروس، وموقفها الإقليمي المجمع عليه، ووضعها الداخلي، وعلاقاتها الودية نسبيا مع المملكة العربية السعودية ولا سيما مع إيران – اللتين ستحاول كل منهما التدخل في العراق بشكل مباشر أو بالوكالة، والضغط على الكويت لتقدم لهما الدعم السلبي على الأقل. لكن، حتي في غياب أي تحرك إضافي نحو الحرب الأهلية أو التقسيم، فإن الانحدار الحاد للقوة العراقية يثير تساؤلات جديدة حول التصاعد المحتمل للنوايا والقدرات العدوانية ضد الكويت من قبل الدول الإقليمية. وفقا لدائرة أبحاث الكونغرس، يوجد في الكويت اعتبارا من منتصف 2005 مستوى

(1) مقابلة في الشرق الأوسط (لندن)، 2007/ 2/ 13، ترجمت في 2007/ 2/ 14، منشورة على الموقع الالكتروني: BBC Monitoring Middle East-Political؛ الحاج حمود، الدكتور محمد،سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003،(بغداد:بيت الحكمة،2018)،ص86.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مذهل من القوات يبلغ «قرابة (90000) عسكري أمريكي في أي وقت من الأوقات، أغلبهم يستعد للتناوب في العراق، ومع ذلك، هناك حوالي (20000) فقط مقيم في الكويت بصورة دائمة[1].

تعد حدود الكويت مع العراق حاليا البالغ طولها (222) كيلو متر الجانب الأوحد من حدود العراق المترامية الأطراف والمهجورة إلى حد بعيد و المراقبة بشكل فعال، وتستخدم فيها الأسيجة والحساسات الإلكترونية معا وتخضع لاتفاقات عمل وعمليات تفتيش نشطة من قوات أمن البلدين. ربما تنشأ مشكلة أمنية نتيجة الانسحاب العسكري البريطاني الجزئي من منطقة البصرة، فترك الجانب العراقي من الحدود القريبة من الكويت أكثر عرضة للمهربين والإرهابيين والمهاجرين. إن الحدود العراقية – الكويتية آمنة ومكتظة بالحركة العسكرية وما يتعلق بها في الوقت الحاضر، لكن مغلقة أساسا في وجه المسافرين الآخرين. فالغياب الفعلي للاجئين العراقيين عن الكويت ليس من قبيل صدفة. فمشكلة التدفق الرئيسية للاجئين لجاري العراق الآخرين (الأردن وسوريا)، الذي يأوي كل منهما ما يصل إلى مليون عراقي بالفعل، ليست متوقعة لدى الكويت. وحتى أفراد من المسؤولين العراقيين يواجهون صعوبة في الحصول على تأشيرات دخول إلى الكويت أو بدون تأشيرة؛ والزيارات الجماعية للعراقيين، حتى الرسمية منها التي تدعمها الولايات المتحدة، نادرة. وعندما تحتاج الولايات المتحدة إلى تدريب العراقيين خارج بلدهم بسبب المخاوف الأمنية، فإنها تطير بهم إلى عمان أو بيروت أو إسطنبول أو حتى إلى أبعد من ذلك بدلا من إرسالهم إلى مدينة الكويت المجاورة([2]).

1. انتقال النزاع الطائفي. :بالرغم من أن الكويت لم تواجه مشاكل عبور كبرى عبر الحدود إلى العراق أو منه، فإن الاحتمال قائم بأن أزمة العراق قد تولد مشاكل بين سكان الكويت نفسها، الذين يبدو أنهم يحتوون على مزيج قابل للاشتعال. وهنا افاد رئيس مجلس الأمن الوطني الكويتي، شيخ أحمد الفهد الصباح، في حديث له في شباط /2007، عن آثار نقل الفتنة الطائفية المحتملة على بلده: قائلا" "لا نريد أن تؤثر هذه الملفات علينا محلية. المجتمع الكويتي خليط من طوائف مختلفة، وبالتالي ينبغي أن تمنع هذه الملفات من التأثير علينا"[(3)].

---

(1) كينيث كاتزمان، «شؤون الكويت ما بعد صدام والسياسة الأميركية.» تقرير دائرة أبحاث الكونغرس رقم : RS 21513، حدث في 5/ 18/ 2005، ص 3.

[2]) المرجع نفسه ،ص174.

(3) مقابلة له مع الشرق الأوسط (لندن)، في 2007/03/13.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن شعور الأغلبية السنية في الكويت ونسبها 70% في " التضامن السني" مع سنة العراق هو أقل إحساسا من شعورهم بهذا التضامن مع سنة المملكة العربية السعودية أو الأردن. إن الافتقار إلى هذا التضامن مع سنة العراق ربما يعود إلى الطبيعة المعتدلة نسبيا للهوية الإسلامية الكويتية، وندرة الروابط القبلية نسبيا مع العراق، والشعور الكويتي العام بعدم التعاطف مع العراقيين كافة. ولم تظهر من الأقلية الشيعية المهمة هناك، ونسبتها 3% من السكان، إلا قلة. ففي أواسط الثمانينات، القي القبض على بضع عشرات من المتطرفين الشيعة، منهم بعض العرب أو الإيرانيين المغتربين وكذلك عدد من الكويتيين، لقيامهم بسلسلة من حوادث العنف. وظلت الغالبية العظمى من الكويتيين الشيعة مكونة من مواطنين مسالمين، وقد أدت محنة احتلال العراق للكويت بعد سنوات قليلة، إلى صياغة شعور أقوى بالوحدة الوطنية بين الكويتيين كافة. ولئن كانت هناك بعض التوترات الطائفية، فإنها تميل إلى الظهور في ميدان الممارسات السياسية البرلمانية أو المجتمعات المدنية الموازية. تمثل الكويت انتصار العلاقات الاجتماعية على الطائفية، والديمقراطية على الديموغرافية ([1]).

في الكويت،خلافا لمعظم الأماكن الأخرى،تعيش الطائفتان المسلمتان متداخلتين في الأحياء نفسها،وفي الغالب، يتشاطر الشيعة مع السنة حصة الازدهار،بدلا من أن يشكلوا طبقة اقتصادية دنيا على نحو غير متكافئ كما هو الحال في العراق أو لبنان أو المملكة العربية السعودية أو البحرين.وعلاوة على ذلك، أقرت الحكومة الكويتية في السنوات الأربع الأخيرة،طلبات قديمة بإقامة وقف شيعي،ومحكمة شيعية عليا للنظر في القضايا الشرعية للأسرة، وقانون الأحوال الشخصية،وبناء عدة مساجد شيعية جديدة، وإحياء يوم عاشوراء،عطلة الشيعة الرئيسية، بصورة رسمية وهي ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي(عليه السلام) على يد جيش بني امية. وبالرغم من ذلك، توجد بعض بؤر لمشاكل ثانوية حتى في الكويت،قد تثير تساؤلات حول إمكانية انتقال عدوى التوترات الطائفية من العراق أو غيره من الأماكن في المنطقة.ويحدث في الواقع الفعلي بعض التمييز الديني ضد الشيعة.الأكثر إثارة للقلق هو وجود شكل من أشكال التمييز السياسي في الواقع. فالشيعة،غير ممثلين بصورة متساوية في المناصب الحكومية العليا. وفي عام 2006، تضاعف عدد الوزراء الشيعة في الحكومات الجديدة المتعاقبة التي ضمت أعدادا كبيرة من الوزراء المعينين من قبل الأمير مقارنة مع السنوات السابقةإلى اثنين فقط([2]).

[1]) أبو جويد ، علي محسن، مرجع سابق،ص175.

[2]) المرجع نفسه ،ص175.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وفي المجلس الوطني، الذي يضم خمسين عضوا منتخبا، كان عدد النواب الشيعة يتناقص في الواقع في كل دورة من الدورات البرلمانية الثلاث الأخيرة: من ستة إلى خمسة إلى أربعة. وتحدثت التقارير عن مشاكل ضعف تمثيل مشابهة على المستويات الحكومية الأدنى من ذلك. الأكثر مدعاة للدهشة من ذلك كله ،عدم وجود شيعة معروفين في صفوف قوات أمن الدولة الكويتية، ووجود قلة قليلة نسبيا منهم في الحرس الوطني، بالرغم من أن واحدا على الأقل من كبار الضباط في الجيش النظامي الكويتي شيعي[1] قد يرى بعض الكويتيين السنة، كأفراد، أن لأبناء بلدهم الشيعة صلة روحية وثيقة جدا بنظام الحكم الديني في إيران، وهو أمر ينظر إليه اليوم كما تقدم على أنه تهديد للكويت بعد رحيل صدام. وقد تدني التفاعل الاجتماعي بين أفراد الطائفتين تدنيا" حادا" إلى حد ما في السنتين الأخيرتين، وفقا لمخبرين محليين[2] .

ومع ذلك في المحصلة الإجمالية، الملفت للنظر هو مدى الهدوء الذي يبدو عليه الوضع الطائفي في الكويت، خلافا لما هو عليه في العراق (أو لبنان)، فالمواطنون الكويتيون، سنة كانوا أم شيعة، آمنون عموما في بيوتهم وراضون نسبيا بقسمتهم ونصيبهم. علاوة على ذلك، السلطات الكويتية، بخلاف نظيراتها العراقية، تعتبر على نطاق واسع قادرة تماما على المحافظة على النظام العام في حال دعيت للقيام بذلك وهو أمر بعيد الاحتمال وليس هناك ما يدعو إلى توقع تغيير في أي وقت قريب.

المطلب الثاني: تصاعد النفوذ الإيراني: من بين جميع جيران العراق، الكويت هي الوحيدة التي يرجح أن تحبط من عاقبة رئيسية للوضع في العراق، وإن كانت غير مباشرة وغير مقصودة، تكمن في ارتفاع النفوذ والطموح الإقليميين لإيران. يعود عدم الارتياح الكويتي في جانب منه إلى المخاوف من تجدد التحريض الطائفي، والأكثر من ذلك، لأسباب تتعلق بسياسة الحكم، تبدأ بالضغط في موضوع حقول النفط المتنازع عليها، وممرات النقل البحري، والطاقة وغيرها، والجيران الآخرين، ورغبة إيران بالسيطرة الإقليمية.

---

(1) وزارة الخارجية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، «الكويت، » التقرير الدولي للحريات الدينية لعام 2006، راجع الموقع الالكتروني :(http :/ / www. state. gov/ g/ dr/ rls/ irf/2006/ 71425. htm.

(2) نقلا عن ابوجويد ، مرجع سابق ،مناقشات خاصة أجراها المؤلف مع كويتيين في الكويت، في تشرين الأول 2006 و كانون الثاني 2007؛ التعليقات من بروفسور ناثان براون من جامعة جورج واشنطن، واشنطن، دي سي، استنادا إلى زيارات حديثة | قام بها إلى الكويت، في آذار 2007.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن علاقات الكويت الغير سهلة مع كل من إيران والعراق تكذب المثل العربي القديم (عدو عدوي صديقي)، في عام 1979، سنة قيام الثورة الإسلامية في إيران، أظهرت مظاهرات الاحتجاج الكبيرة بالكويت أن الحماسة الإسلامية المناوئة للحكم يمكن أن تعبر الخليج الضيق بين البلدين، وإن بشكل متقطع. وفي السنة التالية، عندما قام العراق في عهد صدام حسين بغزو إيران، أثار الدعم المالي الكويتي الضخم للعراقيين العرب بطبيعة الحال غضب الإيرانيين. ويبدو أن إيران قد مولت تفجيرين إرهابيين في الكويت عام 1983، ومحاولة اغتيال الأمير عام 1985، وسلسلة متجددة من التفجيرات الإرهابية خلال الأعوام 1986–1987 .وصعدت إيران بالتدريج هجماتها على ناقلات النفط والمنشآت الكويتية الحيوية مما أدى في النهاية إلى «تغيير أعلام» السفن ما بين الأعوام 1987 – 1988، عندما قامت السفن الحربية الأميركية آنذاك بحماية الناقلات الكويتية، التي بدأت فجأة ترفع الأعلام الأميركية من باب الراحة الأمنية، ضد هجوم إيراني [1].

ومنذ تحريرها من الاحتلال عام 1991، وروابط الكويت بإيران سليمة عموما لكنها ما تزال بعيدة عنها بعض الشيء. يلتقي قادة البلدين –مرة في العام تقريبا، ويصدر ان بيانات غامضة عن الصداقة والتعاون الإقليمي. أما التفاعل الاقتصادي وغير الاقتصادي بين الكويت وإيران فهو متواضع فقط. وقد ارتفع التبادل التجاري بين البلدين إلى ما يزيد قليلا عن (400) مليون دولار في عام 2005، بزيادة معتدلة عما كان سنويا قبل عقد وهو (100) مليون دولار. وقد أحبطت مشاريع النفط والغاز المشتركة في هذه الفترة بسبب حقول الدرة البحرية للغاز المتنازع عليها. إن الإطاحة بصدام في عام 2003 وما ترتب عليها من ضعف شديد للعراق، وتصاعد للنفوذ الإيراني هناك، قد أعطى الكويت بعض الأسباب القوية لإعادة التفكير بهذا الموقف من الرضا الذاتي. يعتبر الكويتيون اليوم عن رأيين مختلفين حول الدور الإيراني المتزايد. الرأي المعتدل (وهو على الأرجح رأي الأقلية) هو الذي عبر عنه المعلق الليبرالي عادة، شفيق غبرة في آذار/2007 وقد كتب في صحيفة كويتية رئيسية: "آن الأوان ل ترقية علاقات الكويت مع إيران، لأن «لإيران والكويت، العراق هو المشترك.". ويميل آخرون إلى رأي أكثر شؤما كما يعبر عنه معلق خليجي آخر هو عبد الرحمن الراشد، الذي كتب أن " النزاع مع إيران، وبالرغم من أنه

(1) انطوني كوردسمان، كويت: الخلاص والأمل بعد حرب الخليج، ستيفوبريس، بولدر في ولاية كولورادو، الولايات المتحدة الاميركية، 1997، ص8–9 وما بعدها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

هادئ حتى الآن، يمكن أن يندلع في أي لحظة، حتى دون تصعيد نووي، هناك خوف حقيقي من التوسع الإيراني في جنوب العراق، المتاخم للحدود السعودية – الكويتية" [1].

وأيا كان الأمر، سيتساءل عدد غير محدد لكن ربما كثير من الكويتيين، إذا كان صعود الأحزاب الشيعية في العراق، وحزب الله في لبنان، يدل على أن الحماة الأميركيين للكويت قرروا بشكل ما أن يرموا ما في يدهم في مواجهة الانبعاث الشيعي – حتى وإن كان مدعومة من إيران. وقليل من الكويتيين على الأرجح سيقبلون الرأي الغربي القائل بأن إيران نفسها قد تنتهي إلى أن تصبح تحت رحمة العداوات الطائفية المحلية في العراق وأماكن أخرى، التي لا تملك إلا القليل من السيطرة عليها. حصيلة هذين التقيمين المتعارضين هي سياسة ملتبسة بالغموض: الاعتماد على الحماية الأميركية، ومع ذلك عدم الوثوق بها كلية؛ والأمل في تحقيق الاستقرار في العراق نوعا ما، ومع ذلك عدم القيام بشيء كثير لدعم حكومته الجديدة التي يتزعمها الشيعة، والتشكيك في النوايا الإيرانية، ومع ذلك محاولة وضع أفضل الوجوه عليها([2]).

3. توفير مبادرات اقتصادية للمساعدة على استقرار العراق: تعتبر مساهمة الكويت الاقتصادية في برامج معينة في العراق كبيرة. إذ تقدر مصادر السفارة الأميركية التبرعات العينية من وقود وبناء وصيانة البنية التحتية، وما يرتبط بذلك من مصاريف لوصلات المواصلات الجوية والجسر – البري، من الكويت إلى العراق (ومعظمها للقوات العسكرية وقوات الأمن الأميركية (منذ عام 2003، بمئات ملايين الدولارات). كذلك صرفت الكويت ملايين الدولارات على المساعدة الإنسانية – الطبية منها في المقام الأول – إلى العراق[3] ،ومع ذلك، فإن الشيء البارز هو عدم وجود أي مساهمة تجارية كويتية مباشرة في الاقتصاد العراقي.

أن مدراء الاستثمار الكويتيين الحذرين، لم يعثروا على الأدوات الاستثمارية الحصيفة في العراق، بسبب فوضوية الوضع الأمني والمالي والقانوني، ووضع البنية التحتية هناك. حتى المشاريع التجارية

(1) شفيق غبرة، تعليقات في الرأي العام، الكويت، 2006/3/5 ؛ عبد الرحمن الراشد، «لماذا نخشى إيران، الشرق الأوسط، الطبعة الانجليزية 2006/4/22، المقال منشور على الموقع الالكتروني:
http://aawsat.com/English/news.asp?section=2&id=4650

[2]) أبو جويد ، علي محسن، مرجع سابق،ص179.

(3) تعطي السفارة الأميركية في الكويت، في مذكراتها الدبلوماسية حول الأوضاع Background Notes تشرين الثاني /2006، رقما كبيرا هو(425) مليون دولار بتمويل كويتي على مركز الموارد الإنسانية بالعراق»

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المربحة ستكون على الأرجح محدودة، سوى الطلبات العسكرية والرسمية الأخرى. كمصير عقد كويتي لاستيراد الغاز الطبيعي من العراق عبر خط أنابيب قائم. ففي شباط/2007 تخلى مسؤول كويتي علنا عن هذا المشروع، قائلا: "لن نحدد خط الأنابيب للغاز العراقي الآن، في حين لم يتم إصلاح البنية التحتية على الجانب العراقي. علينا أن نبحث عن الإمداد من مكان آخر، سواء من إيران أو من قطر"[1].

ومهما يكن من امر فقد اقتصرت مساهمة الكويت في إعادة إعمار العراق بدفع مبلغ (5) مليون دولار فقط لصندوق الأمم المتحدة البنك الدولي، الذي بلغ مجموع مساهمات البلدان الأربع والعشرين الأخرى فيه مليار ونصف المليار دولار. ومن هذا الرقم الزهيد قياسا إلى امكانيات الكويت يمكن تصور عدم مدى جدية الكويت في دعم العراق واستعادة عافيته، يبدو أن مرارة غزو العراق للكويت عام 1990 مازالت تؤرق الكويتين وتؤثر في سياستهم تجاه العراق، ولم يستطيعوا حتى الساعة من تجاوز الماضي([2]).

تبقى هناك مسألة الديون الدولية المستحقة على العراق وهي مسألة أكبر بكثير. على الكويت الآن تجاوز ما أعلنته من استعداد من حيث المبدأ عن إعفاء قسم كبير من دينها المستحق على العراق، حتى وإن وافق دائنو نادي باريس الرئيسيون(وغيرهم من الدائنين على شطب 80% من تلك الديون. حتى بعد أن تحركت المملكة العربية السعودية للارتقاء إلى هذا المستوى، في لقاء ميثاق شرم الشيخ الدولي للعراق في2007 /5/3 ، بيد ان الكويت فشلت في أن تحذو حذوها. وفي الوقت نفسه، لا تزال الكويت تتلقى 5% من عائدات بيع النفط العراقي – حوالي مليار دولار في السنة – حسب قرار الأمم المتحدة كتعويضات عن الخسائر المتكبدة نتيجة غزو العراق للكويت منذ عام 1990 وحتى اليوم[3]. وإذا أخذ هذا التفكير بعين الاعتبار، فإن الجمع بين التاريخ المؤلم للكويت مع العراق والوضع الراهن المحفوف بالمخاطر لذلك البلد، يجعل من المستبعد جدا أن تتخذ الكويت المبادرة لأي نوع من أنواع الدعم الاقتصادي لجارتها الشمالية. وإذا مأخذنا هذه الخلفية التاريخية المتقدمة في نظر الاعتبار، فسوف يتطلب تحسين روابط الكويت الاقتصادية مع العراق شكلا ما من التشجيع الخارجي.

---

(1) وندفول ريبورت كارد – الكويت، فرصة ضائعة"، ميدل إيست إيكونوميك دايجست، 23– 2007/ 29، ص 10 وما بعدها، "تقرير خاص الكويت، ميدل إيست إيكونوميك دايجست، 17 23–/2006/ 11، ص55.

[2]) المصدر نفسه،ص11.

(3) باقي 29.5 مليار دولار، الانباء الكويت، /200/3/27

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومع ذلك، ومن أجل تجاوز الماضي، يمكن تشجيع الكويت على التعويض عن هذه المطالب من موارد العراق المحدودة، برزمة من المساعدة والتجارة والاستثمار في العراق، ووقف سياسة الاستفزازات بين البلدين، وعلى الكويت أن تعطي فرصة إلى الحكومات العراقية الجديدة، لإعادة صياغة سياسة العراق تجاه الكويت بما يعزز علاقات حسن الجوار والأخوة بينهما. من شأن هذه التهدئة في سياسة البلدين تجاه بعضهما البعض ما يعزز مساهمة الكويت الحقيقية في دعم العراق واستقراره وبالتالي ستصب هذه السياسة في مصلحة البلدين، ومع أن مثل هذه السياسة لم تكن من سلم أولويات الكويت مقارنة مع العراق، لكن بالإمكان الضغط في هذا الاتجاه في سياق الميثاق الدولي لأجل العراق تحت رعاية الأمم المتحدة([1]).

إن تشجيع الحوار الإقليمي والمصالحة، يمكن اعتبار الكويت مدافعة قوية عن الحوار الإقليمي والدولي (مع استثناء واضح لأي حوار مباشر مع إسرائيل). من الناحية المثالية، هذه الأنواع من «تدابير إقامة المؤتمرات) يمكن أن تخلق في نهاية المطاف بيئة إقليمية أقل خطرا على دول الخليج ومنها الكويت التي هي على قدر من الضعف والغني يغري بها الآخرين. وتقديم الدعم لحوار إقليمي، يهدف إلى تخفيف ذلك النوع من الاستقطاب الحاد أو الصراع المباشر الذي يمكن أن يجبر الكويتيين على اتخاذ مواقف اكثر ودية ([2]).

وفي سياق هذا النهج، شارك سفير الكويت في العراق في المؤتمر غير المسبوق (الذي انعقد في بغداد ليوم واحد في 2007/3/10،)،على مستوى السفراء الذي ضم الدول المجاورة للعراق، إضافة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وعدد آخر من ممثلي الدول العربية والإسلامية، وقد اتفق المجتمعون على بيان مشترك يدعم أمن العراق وإعادة بنائه، واتفقوا على عقد اجتماع لاحق على مستوى وزاري أعلى([3]). كما شاركت الكويت اجتماع المتابعة الوزاري لجيران العراق الذي عقد بشرم الشيخ، في مصر، في 3-4/ آذار /2007، وقد أجمع المجتمعون على دعم العراق، ولكن لم تقدم الكويت أي التزامات محددة عن تخفيف عبء الديون أو الإعفاء من تعويضات العطل والضرر أو اللاجئين أو أي موضوع آخر. من الواضح أن الموافقة الكويتية لأي من هذه التعهدات، إن كانت

[1])شيال،عزيزجبر،العلاقات العراقية–الكويتية،"المجلةالسياسيةوالدولية"،العدد(11)،الجامعة المستنصرية،2009،صص34–35.

[2])المصدر نفسه،ص34.

[3])الحسناوي،حسين مجيد عبد علي،أزمات الحدود العراقية– الكويتية،(بيروت:داروكتبة البصائر، 2013م)،صص94–104.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اقتصادية أو غيرها من المساعدات للحكومة العراقية، تتطلب قدرة إضافية من التشجيع، وربما كانت الكويت ترسم على الحصول على تنازلات من العراق تجاه العديد من القضايا العالقة بين البلدين وعلى راسها ترسيم الحدود بين البلدين([1]).

ما ورد اعلاه يقود إلى القضية المركزية الناشئة في العراق، بالنسبة إلى الكويت وأصدقائها الأميركيين وغيرهم، المتمثلة بكيفية احتواء التهديدات المحتملة من تزايد قوة إيران. فالكويت لا تستطيع التعامل وحدها مع هذه القضية الكبرى، لذا يتطلب الأمر اتباع دبلوماسية هادئة جديدة وبناءة من قبل الولايات المتحدة والكويت من خلال التشاور لتتمكنا من احتواء إيران، وتبادل المعلومات عنها، والتخطيط بصورة أكثر فعالية معا لمواجهة دواعي القلق الأمني المشتركة الناشئة عن طموحات إيران الإقليمية. وليتمكنا، بالتعاون مع حلفائهما الوثيقين، من تحويل تركيز جهود الاستخبارات والأمن الداخلي بصورة أكبر باتجاه التهديدات المحتملة من إيران. كما يصبح من المنطقي كذلك التخطيط لخيارات عسكرية وتخطيط استراتيجي مع تركيز أشد على النوايا والقدرات المحتملة لإيران، ويفضل أن يكون كذلك بالتنسيق مع غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي – لكن بدون إطلاق إنذارات علنية صاخبة أو تصريحات استفزازية([2]).

عموما، تبقى الكويت بمنأى عن العواقب السلبية المباشرة للوضع في العراق.| غير أن ذلك ربما لا يستمر طويلا إن لم تتعقلن السياسة الكويتية تجاه العراق الجديد وتتجاوز الماضي والابتعاد عن الاستفزازات للجار الشمالي، لا سيما وأن وضع العراق الجديد تحت المظلة الأميركية في موقع مختلف عما كان عليه الحال قبل عام 1990، وتخطط الولايات المتحدة والغرب للعراق بأن يأخذ دورة اقليمية فاعلا في المرحلة القادمة. ومع ذلك يمكن أن تصبح الكويت عرضة لمضاعفات غير مباشرة المشاكل العراق، لا سيما في ظل صعود قوة إيران وتوسع تأثيرها الإقليمي.

[1]) المصدر نفسه،ص95.

[2]) المصدر نفسه،ص155.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخاتمة :

اخذت العلاقات العراقية– الكويتية على مدى الفترات التي أعقبت عقد الستينيات، تتذبذب صعوداً ونزولاً بسبب مشكلة الحدود غير المحلولة وكانت هذه العلاقات وثيقة جداً خلال الحرب العراقية الايرانية ولذلك فان الكويتين–والعراقيين والاقطار العربية والجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة فوجئوا بغزو العراق للكويت في شهر آب 1990. وكان ذلك الخطأ القاتل بداية لانهيار النظام السياسي في العراق وخضوعه الى سلسلة من العقوبات والحصارات التي تضمنتها العديد من قرارات الأمم المتحدة وما رافق ذلك من اندلاع حرب الخليج الاول وحرب الخليج الثانية وتعرض العراق الى حروب تدميرية للبنى التحتية العراقية وحصار اقتصادي جائر وقد ذهب ضحية تلك الحروب والحصارات مئات الالوف من ابناء الشعب العراقي وكان سوء تصرف السياسات الخاطئة في ادارة دفة الحكم أجتماعيا وأقتصاديا واتباع سياسات داخلية وخارجية خاطئة ادى بالنهاية الى أيجاد مبررات دولية وبالضغوط الأميركية الى أسقاط الدولة العراقية من خلال حشد تحالف دولي مما يسبب بأحتلال العراق في 9 نيسان 2003 وما رافق ذلك وما تلاه من انهيارات سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية يدفع الشعب العراقي اليوم ثمنها وهو يأن من نير الاحتلال الاجنبي وأصبح العراق احد البلدان الافقر في العالم بعد ان كان قبل نصف قرن أكثر دول الشرق الاوسط مواردا

ان الخطأ القاتل الذي ارتكبته الحكومات العراقية السابقة في قضية الكويت قد دفع ثمنه الشعب العراقي غالباً من دمائه ومعاناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اليوم. والحقيقة ان قسماً من الاخطاء تقع ايضاً على عاتق السلطات الكويتية وكان بالامكان التوصل الى حلول للمشاكل القائمة حينئذٍ وبالطرق السلمية (حول النفط والحدود ومسألة الديون والقروض) لو توفرت حسن النية والثقة بين الطرفين.

ان العديد من العراقيين البسطاء لا يزالون يعتبرون ان الكويت كانت دائماً جزءاً من مأساتهم فقد تم غزو العراق من الكويت التي وضعت تحت تصرف الحلف الأطلسي كل ما يخطر على البال من مساعدات لوجستيه

وستبقى قضية الكويت عالقة أذا لم يعالج جذريا في اذهان العراقيين الذين عاشوا عقدين من الدمار والحصار والتجويع وان معالجة هذه القضية تقضى من السلطات الكويتية تسعى مع الحكومة العراقية التفكير جدياً بدراسة وسائل تطبيع العلاقات مع شعب جار مسلم وعربي عاش المأسي لتلك الأسباب المذكورة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومن أجل تجاوز الماضي، يمكن تشجيع الكويت على التعويض عن هذه المطالب من موارد العراق المحدودة، برزمة من المساعدة والتجارة والاستثمار في العراق، ووقف سياسة الاستفزازات بين البلدين، وعلى الكويت أن تعطي فرصة إلى الحكومات العراقية الجديدة، لإعادة صياغة سياسة العراق تجاه الكويت بما يعزز علاقات حسن الجوار والأخوة بينهما. من شأن هذه التهدئة في سياسة البلدين تجاه بعضهما البعض ما يعزز مساهمة الكويت الحقيقية في دعم العراق واستقراره وبالتالي ستصب هذه السياسة في مصلحة البلدين، ومع أن مثل هذه السياسة لم تكن من سلم أولويات الكويت مقارنة مع العراق، لكن بالإمكان الضغط في هذا الاتجاه في سياق الميثاق الدولي لأجل العراق تحت رعاية الأمم المتحدة

إن تشجيع الحوار الإقليمي والمصالحة، يمكن اعتبار الكويت مدافعة قوية عن الحوار الإقليمي والدولي (مع استثناء واضح لأي حوار مباشر مع إسرائيل). من الناحية المثالية، هذه الأنواع من «تدابير إقامة المؤتمرات) يمكن أن تخلق في نهاية المطاف بيئة إقليمية أقل خطرا على دول الخليج ومنها الكويت التي هي على قدر من الضعف والغني يغري بها الآخرين. وتقديم الدعم لحوار إقليمي، يهدف إلى تخفيف ذلك النوع من الاستقطاب الحاد أو الصراع المباشر الذي يمكن أن يجبر الكويتيين على اتخاذ مواقف اكثر ودية

عموما، تبقى الكويت بمنأى عن العواقب السلبية المباشرة للوضع في العراق.| غير أن ذلك ربما لا يستمر طويلا إن لم تتعقلن السياسة الكويتية تجاه العراق الجديد وتتجاوز الماضي والابتعاد عن الاستفزازات للجار الشمالي، لا سيما وأن وضع العراق الجديد تحت المظلة الأميركية في موقع مختلف عما كان عليه الحال قبل عام 1990، وتخطط الولايات المتحدة والغرب للعراق بأن يأخذ دورة اقليمية فاعلا في المرحلة القادمة. ومع ذلك يمكن أن تصبح الكويت عرضة لمضاعفات غير مباشرة المشاكل العراق، لا سيما في ظل صعود قوة إيران وتوسع تأثيرها الإقليمي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0